



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان

المنامة في 16 مارس 2017م

تحتفل لجنة حقوق الإنسان العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الدول العربية في 16 مارس من كل عام، الذي يصادف ذكرى دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في عام 2008، وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه جامعة الدول العربية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وإبراز أهمية التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة.

ويأتي شعار هذا العام لليوم العربي لحقوق الإنسان بعنوان (حقوق الإنسان والتعايش السلمي) نظرا لما يمثله هذا الموضوع من أهمية بالغة في الوقت الحاضر، مما يتطلب حل أية خلافات بالطرق السلمية وبتعاون جميع الأطراف والعمل على إعادة اللحمة الوطنية والمحافظة عليها بما يكرس مبدأ التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمعات العربية، وبمشاركة من الجميع في عملية بناء هذه المجتمعات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يصون حقوق الإنسان ويعزز مبدأ التعايش السلمي.

وتشكل الاحتفالية السنوية باليوم العربي لحقوق الإنسان، فرصة لمراجعة التشريعات والسياسات والممارسات من أجل احترام وحماية حقوق الإنسان في عالمنا العربي، خاصة بعد إقرار جامعة الدول العربية للنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان عام 2014، بما يمثل نقلة نوعية وضرورية في مجال تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان العربي.

من جانبها تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما يتمتع به المجتمع البحريني من تعايش سلمي بين مختلف مكوناته وفئاته في ظل المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وما كفله دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني من احترام للتعددية وحماية لجميع الحقوق.

ويسر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك المؤسسات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان الوطنية والإقليمية هذه المناسبة للعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ليكون هذا اليوم من عناية واهتمام من جانب الدول العربية بحقوق مجتمعاتها ومواطنيها وشاهدا على مدى ما تم تحقيقه من انجاز وتقدم في سبيل دعم حقوق الإنسان والتشجيع على التعايش السلمي واحترام التعددية وقبول الآخر.

كما تؤكد على سعيها المتواصل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين والتي كفلها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع جميع الشركاء والجهات المعنية محليا وإقليميا، تفعيل لولايتها الواسعة في هذا المجال كما أكد عليها قانون إنشائها وفقا لمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية، وذلك من خلال المساهمة في وضع السياسات المتعلقة بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين من أجل الرقي والنهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ عليها وحمايتها.